التحليل الجغرافي للاختلالات الهيكلية في بنية التجارة الخارجية (غير النفطية) للمدة (2005-2022) وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

أ.د جبار عبد جبيل – كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة بابل –قسم الجغرافية

المستخلص

تتمتع التجارة الخارجية بمكانة مهمة كونها الممول الرئيس لمتطابات السكان من مختلف السلع الانتاجية ،وتختلف أهمية التجاة الخارجية حسب مقدار اعتماد الدولة على ايرادات التجارة إذ تكون للتجارة أهمية في اقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل واضح على ما تصدره من منتجات متنوعة.وتحديد فيما إذا كان إنتاجها يتركز بسلعة واحدة أو بسلع أو بضائع وخدمات متنوعة .

ويعد العراق من بين أكثر الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في تجارته الخارجية والمتمثل بسيطرة قطاع النفط الخام على صادراته التي تشكل أكثر من 95% مما يعني غياب التنوع مما انعكس على وجود فجوات داخلية وخارجية وغذائية ومديونية خارجية وعجز في الميزان التجاري وهذا الاختلال يقف عائق امام تحقيق الاهداف المتوخات من التجارة الخارجية .

Abstract

Foreign trade enjoys an important position as it is the main financier of the population's demands for various productive goods. The importance of foreign trade varies according to the extent of the country's dependence on trade revenues, as trade is important in the economies of countries that clearly depend on the various products they export. And determining whether their production is Concentrated , With one commodity, or with various goods or services.

Iraq is among the countries that suffer most from structural imbalances in its foreign trade, represented by the crude oil sector's control of its exports, which constitute more than 95%, which means the absence of diversity, which is reflected in the presence of internal, external, and food gaps, external debt, and a deficit in the trade balance, and this imbalance stands as an obstacle to... Achieving the desired goals of foreign trade.

الكلمات المفتاحية : هيكل الصادرات العراقية ، الاختلالات الهيكلية ، الصادرات النفطية ، الميزان التجاري

المقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس خصائص وهيكل الاقتصاد المحلي ودرجة تقدمه ونموه ويتسم هيكل التجارة الخارجية العراقية بهياكل إنتاجية غير متوازنة، يعبر عنها في صورة السلع الأولية، بالإضافة إلى اعتماد كبير من الواردات في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، المطلوبة لأغراض التنمية ولأغراض الاستهلاك ، ونظرا لاهمية التغيرات الهيكلية على صعيد الاقتصادات المختلفة ومن ثم تاثيراتها على التنمية الاقتصادية ، وقد بدأ الاهتمام بالتغيرات الهيكلية في تجارة العراق الخارجية نتيجة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العراقي نتيجة قصور الانتاج المحلي والاعتماد على سلعة رئيسة وهي صادرات النفط الخام فضلا عن اعتماد جميع قطاعاته الاقتصادية المختلفة على هذه الايرادات المتسمة بالتذبذب كون النفط سلعة تتأثر بالاحداث السياسية والاقتصادية ، مما يعكس هذا الاعتماد من اتساع ظاهرة الاختلالات الهيكلية في كل مفاصله الاقتصادية ومن ثم خلق حالة من التشوه وعدم الاستقرار الاقتصادي

1- مشكلة الدراسة

1- ما ابرز الاختلالات الهيكلية التي اثرت على تجارة الصارات العراقية غير النفطية والتي اثرت على ضعف التنمية الاقتصادية ؟

2- ما دور الصادرات النفطية في تحقيق التوازن في الاختلالات الهيكلية للصادرات غير النفطية ومواجهة العجز في الميزان التجاري ؟

2- فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية والتي تم صياغتها بالشكل كالاتي

1- تعد الاختلالات الداخلية والخارجية ذات التأثير المباشر على تجارة الصادرات غير النفطية .

2- تعد الصادرات النفطية ذات تأثير مباشر في تحقيق حركة التوازن وترجيح كفة الميزان التجاري العراقي لكونها الممول الرئيس لمصادر الدخل القومي بكافة قطاعاته .

3- هدف البحث

يهدف البحث لدراسة هيكل الصادرات العراقية غير النفطية والاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية التي اثرت على امفاصل الاقصاد العراقي .

4- الحدود الزمانية والمكانية

تتمثل الحدود المكانية بحدود جمهورية العراق ،اما الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة من (2015–2022) .

أولا : تحليل واقع هيكل تجارة الصادارت غير النفطية العراقية

لدراسة تجارة صادرات العراق الخارجية (غير النفطية) والاختلالات التي رافقتها لابد من تحليل واقع هيكل تجارة الصادرات غير النفطية العراقية من خلال الاشارة الى قيمها واسباب تباينها طوال مدة الدراسة ، فمن خلال معطيات الجدول (1) لقيم هيكل الصادرات غير النفطية يتضح ما يأتي

فيما يتعلق **بهيكل المواد الغذائية** فقد اتسمت الصادرات العراقية بمحدوديتها من المواد الغذائية وتمثلت بالدرجة الاساس بالمنتجات النباتية وخاصة التمور بأنواعها ومنتجات الالبان والبيض وبعض انواع الحبوب وبعض الاعلاف الحيوانية ومنها الحبوب المطحونة ،فضلاً عن اللحوم والحيوانات الحية[1]

فقد سجلت تراجع في نسبها مقارنة بقيم الصادرات من المواد الاخرى بعد عام 2005 ، إذْ إن التغيرات الحاصلة مرتبطة بتغير مكونات الهيكل السلعي للصادرات من هذه المواد إذْ اصبح الاعتماد بنسبة عالية على الصادرات من التمور بأنواعها والحيوانات الحية وبعض المنتجات الزراعية، وذلك لضعف القاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية (خاصة الصناعات الغذائية) والتي أصابها الدمار بعد عام 2004م فضلاً عن تحرير التجارة مما سمح بدخول منتجات غذائية اجنبية مماثلة لما تنتج ومن مناشيء مختلفة عربية وغير عربية بأسعار تنافسية وبأقل من سعر المنتج المحلي .

وقد ظهر التراجع في قيم ونسب الصادرات للمواد الغذائية بشكل واضح منذ عام 2012م إذْ بلغت (17221,2) مليون دينار وبنسبة بلغت 5 % ، واستمر التراجع عام 2018 حتى بلغت (7361,3) مليون دينار وبنسبة 0,6% .

وبلغت نسبة التراجع مقارنة بعام 2005م (–57,9%)، ورغم الزيادة التي شهدتها صادرات المواد الغذائية إذ بلغت (22453,3) مليون دينار ، نتيجة زيادة الصادرات العراقية من التمور المجففة الى (769,9) مليون دينار[2] ومن ثم ادت جائحة كورونا الى تراجعها نتيجة غلق الحدود للعديد من الدل وقطع المعاملات التجارية مما ادى لتراجعها الى (2030) مليون دينار عام 2020.

ومن ثم شهدت تحسن في قيمها حتى بلغت عام 2022 ما قيمته (114968) مليون دينار نتيجة الزيادة في

---

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، احصاء ميزان المدفوعات (غير منشورة) ،شعبة احصاء التجارة الخارجية للمدة(1995-2005)، ص79.

(2)جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، احصاء ميزان المدفوعات (غير منشورة) ،شعبة احصاء التجارة الخارجية ،2019، ص15.

حجم الصادرات من التمور وخاصة المعلبة منها إذ بلغت قيمها (5204,4) مليون دينار والمصارين التي بلغت قيمتها(377,0)مليون دينار[1] كما موضح في الجدول (1)

مما تقدم يتضح تدني مستوى الصادرات العراقية من المواد الغذائية نتيجة فشل الحكومة في وضع خطط تنموية لتطوير الإنتاجين الزراعي والصناعي وعدم كفاية توجيه الاستثمارات للمجالات التصديرية بسبب قلة الدعم المالي المباشر لمثل هذه القطاعات الحيوية ، وبسبب الفساد المالي المستشري في مفاصل الدولة فضلاً عن الازمات الداخلية التي شهدها العراق وفي مقدمتها سقوط الموصل والتي تطلب تمويل مالي ضخم لاعادة بناءها.

اما الهيكل السلعي **للمشروبات والتبوغ** فالاتجاه العام لهذه الصادرات انها تعاني من اختلالات واضحة فقد سجلت قيم ونسب متدنية ولم تسجل حضور مميز فقد اختفت من قائمة الصادرات العراقية لسنوات عدة ، بينما سجلت قيم ونسب منخفضة وأعلى قيم تم تسجيلها عام 2021م وبلغت (5007,1) مليون دينار وبنسبة 0,0% ، وذلك لعدم قدرت الحكومة اعادة هيكلة هذا القطاع المهم واصابته بالاهمال والتراجع .

اما المواد الخام غير الغذائية والمتمثلة أهمها الجلود وجلود الفراء غير المدبوغة ،والبذور الزيتية والاثمار الزيتية ،والمطاط الخام بما فيه الاصطناعي ،والخشب والواحه ،الورق وعجينته ، وغيرها من السلع .

يتضح ان الاتجاه العام لهذه المواد هو التذبذب فقد سجلت قيمة بلغت (57786,9) مليون دينار عام 2005،ثم شهدت تراجع نتيجة الاحداث التي شهدها العراق عام 2006 –2007 وغلق الحدود ، ومن ثم سجلت اعلى قيمة لها بلغت (149177,8) مليون دينار عام 2008 وبنسبة بلغت (61,1%) ، وتبرز اهمية هذه المواد هو نتيجة ارتفاع أسعارها مما أدى إلى تصديرها على حساب الإنتاج المحلي لغرض الحصول على العملة الصعبة ، واستمرت تسجل قيم متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت أعلى قيمة لها عام 2008م وسجلت (149177,8)مليون دينار وبنسبة 61,1% ،بينما ادنى قيمة سجلتها عام 2019م وبلغت (494,3) مليون دينار وبنسبة 0,1% نتيجة تراجع المعاملات التجارية بسبب جائحة كورونا ومن ثم سجلت تحسن تدريجي في قيمها بلغت عام 2022ما قيمته (39960,2) مليون دينار ، ولابد من الاشارة ان سبب تذبذبها يرجع لأسباب عدة منها ما يتعلق باسعارها العالمية وانخفاضها في بعض السنوات ، ومنها ما يتعلق بالمنافسة الداخلية للصادرات من المواد الأخرى ولاسيما الغذائية والمعدنية ، وجانب اخر يتعلق بضعف تنافس .

اما صادرات **المواد المعدنية والزيوت والشحوم المتعلقة بها (زيوت التشحيم)** ، وتعد من ابرز المواد الرائجة في التجارة ، واصبحت تمثل احدى السمات الرئيسة لتجارة الصادرات ،وتُعد محركاً مهما للتجارة الخارجية الثنائية

([1]) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، احصاء ميزان المدفوعات (غير منشورة) ،شعبة احصاء التجارة الخارجية ،2022، ص18.

الحالية ، وارتفعت ونمت حركة هذه المنتجات واهميتها عبر الحدود بشكل جاد للعديد من الدول، وكذلك يُعزى النمو إلى الزيادة السريعة في أسعار المنتجات النفطية على حد سواء الخام والمكرر [1]

ومن خلال تتبع صادرات الموادالمعدنية تزداد اهميتها التصديرية من جانبين الاول الانتاج المحلي رغم قلته والاخر اعادة التصدير للمواد المستوردة من هذه المواد وخاصة زيوت التشحيم والفائضة عن الحاجة المحلية ورغم تراجع قيم صادراتها للاعوام (2005، 2006)م لاسباب بعضها متعلق بقلة الانتاج وذلك لعدم تأهيل المنشآة النفطية وقلة قطع الغيار ، واسباب أمنية متعلقة بغلق العديد من الطرق وخاصة بأتجاه تركيا والاردن المستورد الرئيس لهذه المواد نتيجة الاوضاع الداخليةغير المستقرة في تلك المدة .

وارتفعت قيم ونسب هذه الصادرات عام 2007م إذ بلغت (24621,1) مليون دينار وبنسبة 11,3% رغم الانخفاض الطفيف في قيمها لبعض الاعوام التالية نتيجة تراجع اسعار النفط والتي انعكست على قيم هذه المواد ،الا انها اخذت تسجل قيم مرتفعة حتى سجلت اعلى قيمة لها عام 2021م وبلغت (5954737,3) مليون دينار وبنسبة 98,3% وهذه القيم والنسب تعكس الاهمية التجارية لهذه المواد ومقدار الطلب العالمي عليها وكما موضح بالجدول (1)

اما صادرات **الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية** فقد تأثر هذا الانوع من السلع بالاحداث الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق لذلك لم تسجل حضورها في سنوات عدة فقد سجلت ادنى قيمة لها عام 2010 إذ بلغت (24,4) مليون دينار ،ثم تراجعت صادراتها ولم يسجل اي حضور حتى عام 2020 واستمرت حتى بلغت اعلى قيمة لها عام 2022 بقيمة بلغت (243,6) مليون دينار .

هذا التذبذب مرجعه لعدم وفرة الانتاج للتصدير اذ ان الكميات المنتجة تستهلك محليا نتيجة توقف العديد من

([1]) Palit. A , Mineral Fuel and Oil Trade between India and Singapore; Trends and Issues, Institute of south Asian Studies ,Working paper ,NO(51),October 2008,pp1-14.

جدول(١) الهيكل السلعي لقيم الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) للمدة (2005-2022)(مليون دينار)

المؤشرات / السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية		المشروبات والتبغ		المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود		المواد المعدنية والزيوت والشحوم المتعلقة بها		زيوت وشحوم حيوانية ونباتية		المواد الكيمياوية		سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسة		مكائن ومعدات النقل		مصنوعات متنوعة		السلع والمُعاملات غير المصنفة		مجموع القيم
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
٢٠٠٥	١٧٥٠٧،٢	١٠،٦	----	----	٥٧٧٨٦،٩	٣٥،٢	١٦٣٢،٢	١،٠	٨٣٩،٩	٠،٥	٨٤٨٤٩،٤	٥١،٥	١٢١٢،٩	٠،٧	٨٥٩،٥	٠،٥	----	----	----	----	١٦٤٦٨٩،٠
٢٠٠٦	٧٦٤٣٠،٧	٣٢،٥	٢٠٣،١	٠،١	١٩٩٥١،٢	٨،٥	٢٢٠٠،٥	٠،٩	٢١٩،١	٠،١	٦٦٦٠١،٨	٢٨،٣	١٣٢٠،٣	٠،٦	٢٢٩١٣،١	٩،٧	٤٥٣٢٠،٣	١٩،٣	----	----	٢٣٥١٦٠،١
٢٠٠٧	٥٢٤٣٤،٤	٢٤،٠	----	----	٦٦٦٣،٧	٣،١	٢٤٦٢١،٢	١١،٣	٢٥،٦	٠،٠	٢٢٦٦١،٨	١٠،٤	٧٥،٧	٠،٠	١١١٨١٧،٨	٥١،٢	٨٣،٧	٠،٩	----	----	٢١٨٣٨٣،٩
٢٠٠٨	٣٥٨٣٠،٤	١٤،٩	----	----	١٤٩١٧٧،٨	٦١،١	٥٠٩٢٨،٥	٢١،٢	٢٦،٧	٠،٠	٤٢٧٧،٩	١،٧	١١٣،١	٠،١	٤،٨	٠،٠	٣،٢	٠،٠	----	----	٢٤٠٣٦٢،٤
٢٠٠٩	١٥٣٣٢،٣	٩،٣	----	----	٣٧٢٨٧،٥	٢٢،٧	٢٦٤٠٧،٥	١٦،١	٢٨،٣	٠،٠	٨٥٠٦٢،٢	٥١،٧	٨٦،٦	٠،١	٤٨،٧	٠،٠	٧٣،٣	٠،١	----	----	١٦٤٣٢٦،٤
٢٠١٠	١٧٢٤٨،١	٧،٣	٧٥٠،٠	٠،٣	١٩٦٠٥،٩	٨،٣	٦١٦٣٨،٤	٢٦،٢	٢٤،٤	٠،٠	١٣٥٥٧٦،١	٥٧،٧	٩٣،٧	٠،١	٣٨،٥	٠،٠	٥٩،٦	٠،١	----	----	٢٣٥١٣٤،٧
٢٠١١	٢٤٣٠٥،٦	٩،٣	٩٦٩،٤	٠،٤	٢٢٧٣٤،١	٨،٦	٤٦٢٤٠،١	١٧،٧	----	----	١٤٦٧١٦،٠	٥٦،٠	٢٠٠٩٣،٣	٧،٧	١٢٠،٠	٠،١	٦٥١،١	٠،٢	----	----	٢٦١٨٢٩،٦
٢٠١٢	١٧٢٢١،٢	٥،٠	----	----	١٠٨٤٥،٤	٣،٢	٤٥٩٥٢،٥	١٣،٣	----	----	٢٥٠٥٠٠،٥	٧٢،٨	١٩١٩٦،٧	٥،٦	----	----	١١٨،٧	٠،١	----	----	٣٤٣٨٣٥،٠
٢٠١٣	٩٦٦٣،٩	٢،٤	----	----	٣٤٦٣،٤	٠،٨	١٨٨١٧٧،٦	٤٦،٨	----	----	١٦٠٩٩٠،١	٤٠،٠	٣٨٧٦٢،٦	٩،٦	----	----	١١٥٩،٢	٠،٣	----	----	٤٠٢٢١٦،٨
٢٠١٤	١٢١٧٠،٦	٥،٠	----	----	١١٢٠،٧	٠،٥	١٢٧٧٤٢،١	٥٢،٩	----	----	٧٨٢١٢،٨	٣٢،٤	٢٢٢٨٣،٤	٩،٢	٦،٥	٠،٠	١٢،٣	٠،٠	----	----	٢٤١٥٤٨،٤
٢٠١٥	٣٩٥٠،٠	١،٧	----	----	١٠٧٠٠،٢	٤،٦	١٠٣٤٢٩،١	٤٤،٩	----	----	١٠٩٦٣٦،١	٤٧،٦	٢٥٦٨،٩	١،١	----	----	٢٣٢،٧	٠،١	----	----	٢٣٠٥١٧،٥
٢٠١٦	٢٣٢٤،٦	٢،١	٧٥٦،٠	٠،٧	٣٥٦٥،١	٣،٣	١٠١٢١٠،٧	٩٣،٤	----	----	١٣٧،٩	٠،١	٣٠٦،٨	٠،٣	----	----	----	----	----	----	١٠٨٣٠١،١
٢٠١٧	٦٨٠٢،٤	٠،٩	١١٢،٠	٠،١	١٣٠١١،٣	٣،٧	٣٠٦١٠٤،٥	٨٧،٨	----	----	٧٧٠،٢	٠،٢	١٦٨،٧	٠،١	٢١٧١١،٠	٦،٢	١٧،٢	٠،٠	----	----	٣٤٨٦٩٧،٣
٢٠١٨	٧٣٦١،٣	٠،٦	١١٦،٥	٠،٠	٤٢٠٥٦،٢	٣،٥	١١٥٣٥١٩،١	٩٥،١	----	----	١٨٦٩،٥	٠،٢	٩٠١،٠	٠،١	٦٢٠٥	٠،٥	١٦،٥	٠،٠	----	----	١٢١٢٠٤٥،٦
٢٠١٩	٢٢٤٥٣،٣	٠،٥	١٠٩،٩	٠،٠	٤٩٤،٣	٠،١	٣٨٣٥٧٢١،٢	٩٩،٤	----	----	١٣٦،٧	٠،٠	٨٦،٧	٠،٠	----	----	١٨٢،٠	٠،٠	----	----	٣٨٥٩١٨٤،١
٢٠٢٠	٢٠٣٠،٠	٠،١	٢٥،٣	٠،٠	٢١١٩٤،٨	٠،٤	٤٥٩١٣٤٦،٣	٩٩،٢	١٦٩،٠	٠،٠	١١٩٣،٨	٠،٠	١٣٠٠٢،٠	٠،٣	----	----	٧،٨	٠،٠	----	----	٤٦٢٨٩٦٩،٠
٢٠٢١	٦٨٥٩٤،٧	١،١	٥٠٠٧،١	٠،٠	١٤٢٠٦،٢	٠،٢	٥٩٥٤٧٣٧،٣	٩٨،٣	٨٣،٢	٠،٠	٥٤٤٥،٦	٠،٠	١٦٣٦٨،٢	٠،٣	----	----	٤٥٢،١	٠،٠	----	----	٦٠٦٤٨٩٢،٤
٢٠٢٢	١١٤٩٦٨،٠	١،٩	٤٧٢١	٠،٠	٣٩٩٦٠،٢	٠،٧	٥٨٧٨٤٦١،١	٩٦،٧	٢٤٣،٦	٠،٠	٢٦٩٣٩،٦	٠،٤	١٦٤٥١،٣	٠،٣	----	----	١٨٩،٥	٠،٠	----	----	٦٠٨١٩٣٤،٣

من عمل الباحث بالاعتماد على

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير الاستيرادات ،تقارير متفرقة .

٢- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي،مديرية الاحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي ،تقارير متفرقة .

مصانع الزيوت والاهمال الحكومي ، فضلاً عن سياسة الانفتاح التجاري ، وعدم قدرة الانتاج المحلي منافسة الانتاج العالمي الذي يتميز بجودته من ناحية وطريقة اعداده للتصدير والتي اخذ المنتوج العراق يفقد هذه الميزة.

اما **الصناعات الكيمياوية** فتعد تجارتها من اهم القطاعات ،اذ ادت الى تغيرات جوهرية في جغرافية الانتاج وقد زادت نسبة مساهمتها في التجارة الخارجية سواءً في الدول المتقدمة او النامية ومنها العراق ، ومن تتبع معطيات الجدول (1) فقد انخفضت قيمها قليلا منذ عام 2005–2008م ومن ثم عاودت الارتفاع حتى سجلت اعلى قيمة لها عام 2012م وبلغت (250500,5) مليون دينار وبنسبة بلغت 72,8% وهذا يعود نتيجة الطلب المتزايد من قبل بعض الدول مثل الاردن ، وسوريا، ولبنان ، والمملكة المتحدة ، والسعودية ، وتركيا، والمانيا[5] ، واستمرت تتفاوت في قيم صادراتها حتى بلغت عام 2022 ما قيمته (26939,6) مليون دينار ، رغم الانخفاض في قيمها بعض الاعوام نتيجة قلة ما يصدر منها الا انها بقيت من المواد الاساسية في الصادرات العراقية غير النفطية.

اما الصادرات من **السلع المصنوعة** والتي تعد من القطاعات الحيوية فقد سجلت تراجع خلال المدة (2005–2010) نتيجة الاحداث السياسية والاقتصادية والتي شهدها العراق بعد عام 2003 ،وتعطيل العديد من المصانع ، لذلك تراوحت قيمها بين (75,7) مليون دينار كأدنى قيمة بلغتها عام 2007م وبين (38762,6) مليون دينار كأعلى قيمة وبنسبة 9,6% عام 2013م ، وهذا التذبذب نتيجة عمليات النهب التي تعرضت لها المشاريع الصناعية الحكومية ، فضلاً عن المنافسة غير المتكافئة التي شهدتها من السلع المستوردة نتيجة لارتفاع ، يرافقها افتقار العراق لاي خطة استراتيجية تنموية تساعد على زيادة التنويع الاقتصادي والتقليل من حدة اختلالاته الهيكلية .

اما الهيكل السلعي **للمكائن ومعدات النقل** والتي تعد بمثابة العمود الفقري لاي اقتصاد ،ورغم ذلك فقد اتسمت صادراتها بالتذبذب ، وقد تضمنت اغلب صادراتها الالات المستخدمة ،وهياكل اجزاء السيارات ، وقد بلغت اعلى قيمة لها عام 2007م وبلغت 11187,8 مليون دينار وبنسبة 51,2% وهي اعلى قيمة طوال مدة الدراسة . وسبب ارتفاعها تصدير العديد من الالات صنع الاطعمة وبقيمة بلغت (16323,2) مليون

(5) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ،التقرير السنوي للصادرات لسنة 2012م، 2013م ص19-30.

دينار ،اجهزة مطاحن بقيمة 12,6 مليون دينار ،اجهزة مختبرية بقيمة (13,7) مليون دينار ،اجهزة كبس وتعبة وتصنيع التمور ومشتقاتها(3347,5) بقيمة (3342,7) مليون دينار ، ومكائن صناعية لمعاجة المطاط والبلاستك بقيمة (44841,7) مليون دينار ، فضلاً عن هياكل السيارات المستخدمة[6]

اما صادرات العراق من **المصنوعات المتنوعة** ومن خلال الجدول (1) يتبين انهاسجلت قيم متباينة لمدة الدراسة (2005–2022)م إذ تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية وتراوحت قيمها ما بين 7,8 مليون دينار وبنسبة 0,0% عام 2020 وهي ادنى قيمة بلغتها وبين (45320,3) مليون دينار وبنسبة 19,3% عام 2005م وهي اعلى قيمة وكان من المتوقع ان ترتفع القيمة التنافسية لصادرات هذه المواد الا انها بقيت تعاني مقارنة بالعديد من الدول وذلك للاهمال وعدم وجود الدعم المالي الحكومي لها لذلك فقد سجلت قيم ونسب متدنية ومتفاوتة تراوحت بين 3,2 مليون دينار عام 2008م وبين 45320,3 مليون دينار وبنسبة 19,3% عام 2006م ، وتعد صناعة الملابس ،والاثاث بأنواعه ، والاحذية ،من ابرز صادرات هذه المادة ، وتعاني هذه الصادرات من قلة مساهمة القطاع الخاص الذي له دور في ارتفاع الانتاجية ومن ثم رفد الصادرات العراقية لعدم وجود ضمانات مالية وامنية من قبل الحكومة تضمن له الاستثمار داخل العراق .

المبحث الثاني :الاختلالات الهيكلية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

شهد الاقتصاد العراقي العديد من الاحداث السياسية منها والاقتصادية (داخلية وخارجية) مماجعل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية منذ عام 1990 وهي فترة الحصار

(6) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير الصادرات العراقية لسنة 2007م ،(غير منشورة)،2007.، ص15-16.

الاقتصادي وما تلته من احداث بعد عام 2003 وما نتج عنها من فوضى أقتصادية ادت بالتالي الى اضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني على النهوض والاندماج فيما بينها ويمكن تقسيم هذه الاختلالات الى داخلية وخارجية

اولا : الاختلالات الداخلية في هيكل الاقتصاد العراقي

يقصد بالاختلالات الداخلية عدم التناسب بين الطلب المحلي على السلع وبين العرض الاجمالي لهذا الطلب اي بمعنى قصور الانتاج المحلي لتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات .

ومن اجل التعرف على طبيعة هذا الاختلال سيتم التعرف على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج

المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة (2005-2022) .

1- تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

في العديد من الدول يعد الخلل الهيكلي لنظام الانتاج الزراعي عاملاً مهماً في تدني عواد الصادرات من السلع والمواد الاولية ، ولكون القطاع الزراعي من القطاعات المهمة والاساسية المحركة للاقتصاد العراقي وذلك من خلال دوره الرئيس في توفير السلع الغذائية فضلا عن دوره في المواد الاولية للعديد من الصناعات التحويلية ، إذ ساهم هذا القطاع ولمدة طويلة في توفير جزء مهم من الامن الغذائي لا سيما خلال فترة الحصار الاقتصادي في التسعينيات ، لكن نتيجة للظروف السياسية التي شهدها العراق والمتمثلة بالاحتلال الامريكي عام 2003 شهد هذا القطاع تراجع كبير نتيجة الدمار الذي لحق في بنيته التحتية وخاصة مشاريع الري والبزل فضلا عن الاهمال الحكومي وعدم وجود اي خطط تنموية حقيقية اضافة لما شهدته الموارد المائية من نقص من حيث النوعية والكمية ،وتزايد الملوحة والتصحر في التربة ولمساحات واسعةمن البلاد ، والانفتاح التجاري وما شهده من اغراق السوق بالمحاصيل المستوردة ، ومن ثم عدم قدرة الانتاج المحلي على منافستها نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية[7] ومن خلال الاطلاع على معطيات الجدول (2) لمعرفة نسبة مساهمة

([7])جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ،المديرية العامة للاحصاء ،2008،ص19.

جدول(2) الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005–2022)

المتغيرات / السنة	التعدين والاستخراج	الزراعة والصيد	الصناعة التحويلية
2005	42,3	13,6	2,2
2006	40,4	12,6	2,2
2007	41,6	10,4	2,3
2008	56,3	3,5	1,5
2009	40,4	4,4	2,4
2010	43	5	2,3
2011	54,7	4,2	1,8
2012	52,4	4,1	1,8
2013	47,3	4,1	2,7
2014	46,4	4,1	2,9
2015	32,2	4,7	2
2016	30,5	5,1	2,2
2017	61,4	2,2	1
2018	63,8	1,4	1
2019	54,7	4,2	1,8
2020	66,7	3,2	1,9
2021	45,5	3,2	2,2
2022	57,4	2,8	1,8

جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ،المديرية العامة للاحصاء ،سنوات متفرقة

القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي يتضح تراجع اسهام القطاع الزراعي إذ سجل تذبذب من عام 2005 مقارنة بالسنوات التي تلته إذ بلغت (13,6%) وانخفضت عام 2008 الى (3,5%) واستمر التذبذب حتى وصلت عام 2018 الى (1,4%) ، وهذا التراجع نتيجة عوامل عدة ابرزها ضعف السياسة الزراعية وانتشار الملوحة نتيجة الاهمال فضلا عن الضروف المناخية وابرزها انخفاض كميات الامطار يقابلها ارتفاع في درجات الحرارة ، مما جعل السوق المحلية افتقر الى العديد من المنتجات الزراعية والتي تم تعويضها عن طريق الاستيراد والتي بلغت قيمها للمنتجات الغذائية الاساسية (7361,3) مليون دينار

اما مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل اليد العاملة فد تراجعت الى(4,21%) عام 2009 ثم ارتفعت عام 2015 الى (9,04%) لكنها سجلت تراجع عام 2018 بلغ (4,3%)[8]

2- ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي

يعد قطاع الصناعات التحويلية من ابرز القطاعات الاقتصادية واكثرها أهمية في الاقتصاد الوطني وذلك لدوره

الرئيس والاساس في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لان هذا القطاع يتفرد دون غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى في رفع مستوى الانتاج والانتاجية ، وتشغيل اليد العاملة ومن ثم مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، ولغرض الوقوف على اهمية هذا القطاع ومكانته في الاقتصاد العراقي لابد من التعرف على اهميته النسبية من الناتج المحلي الاجمالي وكما موضح في الجدول (2) إذ لا يوجد اي تغير واضح وايجابي أذ بلغت (2,2%) عام 2005 ثم استمرت حتى سجلت تراجع واضح عام 2011–2012 أذ بلغت (1,8%)، وسجلت أدنى نسبة لها عام 2018 إذ بلغت (1%) وهي نسبة منخفظة جداً إذا ما تم مقارنتها بالعديد من الدول النفطية .

وهذا الانخفاض والتوقف الذي شهدته العديد من المنشآت الصناعية يرجع الى الحروب وما سببته من اغلاق العديد من المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج فيها ، فضلا عن الانفتاح التجاري وما شهده من استيراد غير مسبوق ولمختلف أنواع البضائع وبكافة مستوياتها نتيجة قرار سلطة الائتلاف العراقي المؤقت بعد عام 2003 بتجميد العمل بقانون التعريفة الكمركية وتطبيق ضريبة إعمار العراق بدلاً عنه بنسبة موحدة (5%) على كل مستورد الامر الذي ادى الى دخول العديد من المنتجات التي تسببت في تدهور اغلب المصانع ، فضلاً عن الاهمال من قبل الحكومة في اعادة وتأهيل العديد من الصناعات التحويلة.

3- مساهمة التعدين والاستخراج في الناتج المحلي الاجمالي

يعد قطاع النفط من ابرز القطاعات التي ترفد الاقتصاد العراقي بمقومات البقاء بعد ان تدهورت بنبته الزراعية

([8]) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،البنك المركزي العراقي، ،التقرير الاقتصادي السنوي ،المديرية العامة للاحصاء ، 2019، ص13.

والصناعية والاهمية المنخفظة لهم خاصة بعد عام 2003 إذ انفرد هذا القطاع واصبح القطاع القائد والممول لباقي القطاعات الاقتصادية واصبح المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي وبرامج التنمية الاقتصادية والممول الرئيس للموازنة العامة للدولة ، ومن ثم يتضح ان القطاع النفطي قد شكل نسبة تجاوزت (42,3%) من الناتج المحلي عام 2005 واستمرت تسجل نسب متقاربة حتى ارتفعت عام 2008 الى (56,3%) نتيجة الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط العالمية خلال النصف الاول من العام إذ بلغت 150 دولار للبرميل قبل ان تتراجع لنفس العام الى 40 دولار للبرميل نتيجة الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي[9]

ومن ثم اخذت الاهمية النسبة تتراجع ختى بلغت عام 2016 ادنى نسبة إذ بلغت (30,5%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة زيادة المعروض في الاسواق العالمية ونتيجة الاجتماع الذي عقده رؤساء اوبك لتخفيض المعروض من النفط الخام عام 2018 ارتفعت اسعار النفط العالمية وقابلها ارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي الى(63,8%)[10].

لكن ما يعاب على قطاع التعدين والاستخراج هو الارتفاع الصادم للعاملين الاجانب حسب ما نشره تقرير الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق إذ اشار الى ان نسبة العاملين في حقل الزبير وحقل عكاس من العاملين الاجانب بلغت (97%)و(74%) في حقلي غرب القرنة الثاني وبدرة و(72%) في حقل الغراف و(39%) في حقل مجنون وهذا الارتفاع للعمالة الاجنبية في حقول التراخيص النفطية هو نتيجة غياب الرقابة التي تتعارض مع بنودها والتي تشير الى ان نسبة العمالة الاجنبية يجب ان لا تزيد عن (15%)[11]

4- العجز الهيكلي(الاختلال المالي)

حدوث الاختلال في الموازنة العامة بمعنى انعدام التوازن العام مابين النفقات العامة والايرادات العامة للدولة ومن ثم حدث عجز يسمى بالعجز الهيكلي وهذا ينطبق على اقصاديات البلدان النامية بسبب زيادة النفقات كالنفقات العسكرية والحماية والخدمات الحكومية وغيرها[12] بمعنى يمثل هذا الاختلال انعدام التوازن بين الايرادات الحكومية والتفقات التي تقوم بها ،ويمكن القول ان الاختلال المالي او العجز المالي يحاول ان يفسر عجز الموازنة وما يترتب عليها من دين داخلي او خارجي او كليهما ،وهذا العجز بطبيعة الحال

([9]) جبار عبد جبيل ، زيد علي الخفاجي ،المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية ،لانخفاض اسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، مجلة الاداب ،كلية الاداب جامعة بغداد ،العدد (122)،ايلول /2017 ،ص457.

([10]) المصدر نفسه، ص81.

([11]) جمهورية العراق، وزارة المالية ، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية السادس،2014،ص35.

([12]) طاهر موسى الجنابي ،دراسات في المالية العامة ، مطابع وزارة التعليم العالي ، ط1، بغداد ،1990،ص40.

ناتج عن قصور الانتاج المحلي والاعتماد على صادرات النفط والتي تعد سلعة معرضة للتقلبات نتيجة الاوضاع السياسية والاقتصادية التي تحدث .

ثانياً : الاختلالات الخارجية في هيكل الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي من بين اكثر الاقتصاديات العالمية اعتمادا على التجارة الخارجية وذلك لاتسامه بحالة من عدم التنوع في انماط إنتاجه السلعي فيما يتصف الطلب الداخلي بالتنوع ، ومن خلال مقارنة هيكل الصادرات والاستيرادات العراقية بالاقتصاديات الاخرى يتضح ان الاقتصاد العراقي يعتمد على سلعة رئيسة متمثلة بالنفط الخام فيما يتصف الاستيراد بالتنوع الكبير ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي :

1- اختلال هيكل الصادرات:

وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يتميز بقلة التنوع في انتاجه لذلك فقد جاء دور التجارة الخارجية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال تصريف الفائض من المنتجات والسلع القابلة للتصدير وكذلك استيراد مجاميع متنوعة من السلع لتلبية الاحتياجات المطلوبة للسوق المحلي بسبب النقص المتولد من عدم كفاية انتاجها او بسبب تكلفتها العالية [13]

من خلال الاطلاع على بيانات جدول (3) لهيكل التجارة العراقية وخاصة تجارة الصادرات (غير النفطية) فضلاً عن سياسة الحكومة التي اهملت الصادرات غير النفطية وأتجهت للصادرات النفطية واصبحت الممول الرئيس لميزانية الدولة مما أثر بشكل سلبي على الأنتاج الزراعي والصناعي ، ومن خلال ما تقدم والاطلاع على الجدول(3) يتبين ان قيم الصادرات للمدة (2005–2022) سجلت تذبذب في قيمها بين عام وأخر.

فقد سجلت الصادرات غير النفطية عام 2005 ما قيمته (**164689,0**) مليون دينار اي ما يعادل(109,8) مليون دولار ومن ثم أرتفعت عام 2006 وبلغت قيمتها(**236596,9**) مليون دينار ومحققة زيادة في نموها

وصل (43,7%) ، وهذا الأرتفاع يعود إلى أرتفاع الطلب على التمور من بعض الدول (الأردن وسوريا ولبنان) إذ بلغت قيم الصادرات 20,2 مليون دولار [14]

([13]) جبار عبيد جبيل ، تحليل تجارة العراق الخارجية)غير نفطية مع دول الجوار للمدة (2003– 2015) دراسة جغرافية اقتصادية ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية والتربية النفسية ، جامعة بابل ، العدد (37،)، شباط ،2018 ،ص301.

([14]) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،البنك المركزي العراقي، ،التقرير الاقتصادي السنوي ،المديرية العامة للاحصاء ، 2006، ص15.

جدول (3)هيكل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005–2022) (مليون دينار)

المؤشرات / السنة	قيم هيكل الصادرات غير النفطية(مليون دينار)	نسبة التغير %	قيم الصادرات النفطية (مليون دينار)	نسبة هيكل الصادرات غير النفطية من النفطية	قيم الاستيرادات (مليون دينار)
2005	164689,0	---	34978470,0	0,5	12525709,8
2006	236596,9	43,7	45084357,9	0,6	14343519,7
2007	218383,9	7,1-	50705398,4	0,4	5736933,9
2008	240362,4	10,1	71656577,1	0,33	2589193,9
2009	164326,4	31,6	48867721,7	0,33	18377041,9
2010	235134,7	1,43	61077042,0	0,4	30433627,5
2011	261829,6	11,6	97093737,0	0,3	54039634,2
2012	343835,0	31,3	115609376,4	0,31	22363948,4
2013	402216,8	17	109907795,3	0,4	33289483,1
2014	241548,4	39,9-	102151713,4	0,4	37930176,1
2015	230517,5	4,6-	57201849,5	0,3	45905017,4
2016	108301,1	53-	51562267,8	0,2	55001711,8
2017	348697,3	222	70400321,3	0,5	34482375,6
2018	1212045,6	247,6	99069211,8	1,2	40479112,9
2019	3859184,1	218,4	92818914,0	4	21523975,7
2020	4628969,0	27,6-	49689640.0	8,3	16532299.9
2021	6064892,4	117	109693225.0	5,5	15582458.8
2022	6081934,3	0,3	167574470.0	3,4	24199930.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية سنوات متفرقة .

2-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،النشرات الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة .

وشهدت الصادرات غير النفطية عام 2007 تراجع في قيمها وبلغت **(218383,9)** مليون دينار مسجلة نسبة

تراجع (7,1-%) ، وهذا التراجع سببه انخفاض قيم الصادرات العراقية من البذور الزيتية المواد الخام وما

رافقها من انخفاض في الاسعار العالمية ، فضلاً عن غلق العديد من المنافذ مع الأردن وسوريا وتركيا بسبب الفتنة الطائفية .

وتأثرت تجارة الصادرات العراقية بالتراجع الملحوظ في النمو الذي اصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الازمة

المالية ، مما أدى إلى انخفاض الصادرات العراقية في عام 2009 ، ومن ثم اخذت قيم الصادرات تُسجل تحسن تدريجي عام 2013 بلغت **(402216,8)** مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 17% ، هذه الزيادة تعود بالأساس إلى ما يأتي [15]

– أنتهاج سياسات التحفيز المالي التي كانت مسؤولة عن تحسين الأوضاع الأقتصادية النصف الاول من عام 2010 وعام 2011 .

– الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية مع الأردن وسوريا والسعودية وايران وتركيا والكويت والتي كان لها أثر في تطور الصادرات العراقية .

ثم شهدت الصادرات العراقية تراجع تدريجي في قيمها منذ عام 2014 قيم الصادرات تسجل تراجع حتى بلغت عام 2016 ما قيمته **(108301,1)** مليون دينار بسبب، سقوط مدينة الموصل عام 2014 وغلق العديد من المنافذ الشمالية ،فضلاً عن الانخفاض في العوائد النفطية التي لها دور في دعم صادرات الأنتاج الزراعي .

وشهدت الصادرات غير النفطية أرتفاع في قيمها إذ ارتفعت قيم الصادرات عام 2017 وبلغت(348697,3) مليون دولار ومحققة نسبة نمو بلغت 222% ، وسبب الأرتفاع هو زيادة الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية إذ سجل قيم بلغت (161) مليون دولار ، كذلك المواد الخام غير الغذائية التي سجلت أرتفاع في قيمها عام 2017 بلغت (86) مليون دولار .

وشهدت الصادرات غير النفطية تزايد في قيمها منذ عام للسنوات 2018–2022 ، إذ بلغت عام 2018 ما قيمته (1212045,6) مليون دينار واستمرت بالزيادة حتى بلغت عام حتى بلغت عام 2022 ما يعادل (6081934,3) مليون دينار وبنسبة زيادة (0,3%) مقارنة بعام 2021 وكما موضح في الجدول (2)

([15]) جبار عبد جبيل الدلفي ، التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990–2019) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقاصادية ، اطروحة دكتوراه ،كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2022، ص105.

مما تقدم يتضح أن الطابع الأستراتيجي الذي تمثله الصادرات غير النفطية وتخلفها يرجع بالاساس إلى الدخول المتزايدة التي تحققها صادرات النفط الخام والاعتماد الرئيس عليها في تمويل الاستيرادات تفادياً لعدم الوقوع بمشكلات العجز بميزان المدفوعات ولهذا فإن تهميش الأنتاج الزراعي والصناعي من قبل الدولة كان له مردود عكسي على تجارة الصادرات من الناحية الكمية والنوعية ومن ثم عدم الحصول على عائد مرضٍ يغطي مدفوعات الاستيرادات ويدفع عجلة التنمية الأقتصادية.

ومن خلال مقارنة الصادرات غير النفطية بالصادرات النفطية يتضح انها لم تشكل إلا نسبة قليلة مقارنة بالصادرات النفطية الامر الذي ادى الى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في هيكل الصادرات نتيجة لهيمنة سلعة واحدة .

إذ سجلت قيم متقاربة ومتدنية في العديد من السنوات إذ يلاحظ ان قيمة الصادرات النفطية سجلت قيمة بلغت **(34978470,0)** مليون دينار عام 2005 ، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (50705398,4) مليون دينار عام 2007 يرافقها تذبذب وانخفاض واضح في قيم ونسبة الصادرات غير النفطية والتي لم تشكل إلا نسبة (0,4%) من مجمل الصادرات ، وسبب ارتفاع قيم الصادرات النفطية يعود لارتفاع الاسعار العالمية للنفط الخام ، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (115609376,4) مليون دينار عام 2012 وهذا الارتفاع يعود الى منح تراخيص للشركات الاجنبية وانشاء منصات بحرية تصديرية ساهمت في زيادةالصادرات النفطية الى (2,423) مليون برميل في اليوم[16] .

ونتيجة للتراجع في اسعار النفط العالمية من جهة ودخول المجاميع الارهابية (داعش) الى العراق والسيطرة على العديد من حقول النفط وبيع النفط باسعار منخفظة فقد اثر كل ذلك على صادرات النفط العراقية حتى اخذت تسجل تراجع تدريجي وبلغت عام 2016 قيم صادرات النفط العراقية (51562267,8) مليون دينار ، وبعد تحرر الاراضي العراقية اخذت الصادرات العراقية تسجل ارتفاع حيث بلغت عام 2018 ماقيمته (99069211,8) مليون دينار ، لكن ونتيجة لجائحة كورونا اخذت الصادرات تترجع نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وخاصة الصين التي تعد ثاني أكبر مستورد للنفط العراقي إذ تراجعت قيم الصادرات النفطية الى (49689640.0) مليون دينار عام 2020 ، مما تقدم يتضح ان الصادرات العراقية هي صادرات تعتمد على ايرادات النفط الخام الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد امام تقلبات اسعار النفط العالمية ، إذ لا تشكل الصادرات غير النفطية إلا نسبة متدنية تايجة تراجع القاعدة الزراعية

(1) OPEC , (organization of the petroleum exporting Countries) ,Annual Statistical ,Bulletin,2016,p28.

والصناعية أذ تراوحت نسبتها ما بين (0,2– 8,3%) من نسبة الصادرات العراقية ، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد العراقي نحو الخارج مما يجعلة اكثر عرضة للازمات والتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية .

2– أختلال هيكل الاستيرادات

تعد الاستيرادات المتنفس الوحيد للاسواق العراقية نتيجة تراجع القاعدة الزراعية والصناعية وما تعانيه من الاهمال ،إذ تبرز اهميتها من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب ، الامر الذي دفع بالحكومة نحو

الاستيراد لتغطية الطلب المحلي فمن ملاحظة المدة (2005–2016) يتضح انها سجلت قيم كبيرة جدا تراوحت مابين (5736933,9) مليون دينار كأدنى قيمة عام 2007 وبين (**55001711,8**) مليون دينار كأعلى قيمة عام 2016 .

ومن ثم اخذت تسجل تباين في قيمها خلال المدة من (2017–2022) تراوحت بين(40479112,9) مليون دينار عام 2018 كاعلى قيمة وبين (16532299.9) مليون دينار عام 2020 كأقل قيمة أن سبب هذا التراجع يعود لاسباب منها ارتفاع اسعار السلع وخاصة السلع الزراعية في بعض السنوات فضلا عن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أكبر من زيادة الواردات بفعل تصدير مادة واحدة وهو النفط الخام التي يعتمد عليها العراق من اجل تأمين إحتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية

علما ان نسبة القطاع الخاص لا تزال الاعلى إذ بلغت نحو (63–73%) حسب احصاءات البنك المركزي العراقي ، ولا تزال الحكومة نتيجة ضعف الانتاج في القطاعات الرئيسية تعتمد على الاستيرادات إذ تستورد أكثر من (95%) من متطلباتها من السلع الصناعية ، في حين تبلغ حاجتها من المواد الغذائية ما يقارب (85%) والتي يعتمد في تأمينها على صادراته من النفط الخام ، ورغم التراجع الذي سجلته قيم الاستيرادات في بعض السنوات فهذا يرتبط مع تراجع صادرات النفط الخام الذي يعد الممول الرئيس لقيم استيرادات العراق من المنتجات الصناعية والزراعية المر الذي يعكس ضعف بنية الصادرات السلعية .

3– الميزان التجاري للعراق ودور الصادرات النفطية في تحقيق التوازن

تعد دراسة حالة الميزان التجاري للدولة من المؤشرات التي كفاءة التجارة الخارجية للدولة ، وقد تم تعريفه بأنه ، بأنه العنصر المهم والمكون الرئيس لميزان المدفوعات ،وهو عبارة عن سجل لجميع المعاملات الأقتصادية لسكان الدولة في مدة معينة ويشار إليه بالفرق بين القيمة النقدية لصادرت الدولة واستيراداتها في مدة معينة وهي سنة عادتاً [17]، ويمكن توضيحه عن طريق المعادلة الاتية :–

*** يمكن تقسيم الميزان التجاري إلى قسمين**

1- الميزان التجاري السلعي : ويطلق عليه الميزان التجاري المنظور ،الذي يضم جميع السلع والمواد (الصادرات والأستيرادات)التي تتخذ شكل مادي ملموس وهو موضوع دراستنا .

الميزان التجاري = الصادرات – الاستيرادات

قد يكون الميزان التجاري موجبا او سالبا ، فأذا كانت كمية او قيم الصادرات للدولة من السلع أعلى من الاستيرادات يكون الميزان في صالح الدولة اي ان الميزان التجاري ايجابي ، واذا كان العكس اي ان كمية او قيم الصادرات اقل من الاستيرادات فيكون الميزان التجاري سلبي اي فيغير صالح الدولة وهو ما يعرض الدولة الى عجز يسمى العجز التجاري .

ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، وتعد كندا، ألمانيا اليابان أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني عجز تجاري وهذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الرواج الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الأجنبي ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات. ويمكن القول أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة، اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات للدولة ،ويعد العراق من بين الدول التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري اذا ما استثنينا الصادرات النفطية لكن

2- الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه الميزان التجاري غير المنظور،ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (السياحة ، التأمين ، النقل ، العوائد الناتجة من رؤوس الاموال ،ودخول العمل)

([1]) . Muchdie . A , Emaridial. Ulza, Edi. Setiawan , Sector and Country Balance of Trade Analysis Based on World Input-Output Database: Indonesian Economy, Journal Biding Limo Economic , Vol.(No(2), 2018, p : 109-129 . 13), .

الميزان التجاري يكون في صالح الدولة ، أي يكون في حالة ايجابية اذا تم اضافة الصادرات النفطية وهذا ما يعكس الصفة الريعية التي تلازم الاقتصاد العراقي .

فمن خلال ملاحظة الجدول (4) يتضح ان الاقتصاد العراقي شهد تباين في حالة الميزان التجاري ، إذ يعاني الميزان التجاري من تشوهات ويسجل حالة عجز مستمر طوال مدة الدراسة إذا ما استثنينا الصادرات النفطية

فقد سجل تراجع عام 2005 وبلغ (**–12361020**) مليون دينار ،واستمر يسجل عجز مرتفع عام 2006 إذ ارتفع العجز الى (**– 14106922,8**) مليون دينار نتيجة ترجع صادراته غير النفطية ،ونتيجة لتدهور وتراجع القاعدة الزراعية والصناعية اخذ الميزان التجاري يسجل عجز مرتفع منذ عام 2009 إذ سجل حالة عجز بلغت (**– 18212715,5**) مليون دينار ، واستمرت حالة العجز في الميزان التجاري وتراوحت مابين اعلى عجز عام 2011 وبلغت (**– 53777804,6**) مليون دينار نتيجة أرتفاع قيم الاستيرادات بسبب الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية والرأسمالية وخاصة وسائط النقل ، وبين ادنى قيمة لحالة العجز عام 2021 وبلغت (**–9517566,4**) مليون دينار وذلك نتيجة ارتفاع قيم الصادرات العراقية وخاصة التمور اما عند اضافة قيم الصادرات النفطية يتضح وجود فائض وبالتالي يكون الميزان التجاري موجب ولجميع سنوات الدراسة فقد سجلت حالة الميزان التجاري عام 2005 فائض في قيم الصادرات بلغ (22617449,2) مليون دينار وهذا الفائض لا يعود الى قوة القاعدة الانتاجية غير النفطية وانما هو نتيجة ارتفاع قيم الصادرات النفطية العراقية بعد رفع الحصار والسماح للصادرات النفطية العراقية بدخول الى الاسواق العالمية .

واستمرت حالة الميزان التجاري مع الصادرات النفطية تسجل فائض في قيمها إذ تراوحت مابين (**204193882,8**) مليون دينار عام 2022 كاعلى قيمة نتيجة ارتفاع اسعار الصادرات النفطية يقابلها ارتفاع في كمية الصادرات غير النفطية العراقية فضلا عن تزايد كمية الصادرات العراقية من النفط الخام والتي

بلغت (3,6)ملايين برميل يوميا، بينما سجلت اقل قيمة لحالة الميزان التجاري عام 2016 والتي سجلت حالة عجز وحيدة خلال مدة الدراسة إذ بلغت (**– 1786003,3**) مليون دينار وكما موضح في الجدول (4) وذلك نتيجة تراجع الصادرات النفطية من جهة وارتفاع الاستيرادات وخاصة المنتجات الغذائية لغرض الدعم اللوجستي نتيجة الحرب مع المجاميع الارهابية من جهة أخرى .

مما تقدم يتضح مدى وخطورة الارتباط مابين الاقتصاد العراقي والصادرات النفطية وهذا يعكس الصفة الريعية التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي والتي لها اثار مستقبلية إذا ما تم الاستمرار في الاعتماد على

الصادرات النفطية في تمويل ميزانية الدولة وان اي انخفاض في اسعار النفط ستسمح بجعل قيم الاستيرادات اعلى من قيمة الصادرات ومن ثم ينعكس على ميزانه التجاري .

جدول(4) حالة الميزان التجاري العراقي للمدة (2005- 2022)

المؤشرات / السنة	قيم الصادرات غير النفطية(مليون دينار) (1)	قيم الاستيرادات (مليون دينار) (2)	قيم الصادرات النفطية (مليون دينار) (3)	الميزان التجاري عدا الصادرات النفطية (2-1)	الميزان التجاري مع صادرات النفط (2-3+1)
2005	164689,0	12525709,8	34978470,0	12361020-	22617449,2
2006	236596,9	14343519,7	45084357,9	14106922,8 -	30977435,1
2007	218383,9	5736933,9	50705398,4	551855,0 -	45186848,4
2008	240362,4	2589193,9	71656577,1	2348831,5 -	69307745,6
2009	164326,4	18377041,9	48867721,7	18212715,5 -	30655006,2
2010	235134,7	30433627,5	61077042,0	30198492,8 -	30878549,2
2011	261829,6	54039634,2	97093737,0	53777804,6 -	43315932,4
2012	343835,0	22363948,4	115609376,4	22020113,4 –	39589263,0
2013	402216,8	33289483,1	109907795,3	32887266,3 –	77020529
2014	241548,4	37930176,1	102151713,4	37688627,7 –	64463085,7
2015	230517,5	45905017,4	57201849,5	45674499,9 –	56973349,6
2016	108301,1	55001711,8	51562267,8	53348271,1 –	1786003,3 -
2017	348697,3	34482375,6	70400321,3	34133678,3 –	36266643,0
2018	1212045,6	40479112,9	99069211,8	39267067,3 –	59802144,5
2019	3859184,1	21523975,7	92818914,0	17664791,6 –	75154122,4
2020	4628969,0	16532299.9	49689640.0	14106922,8 -	22617449,2
2021	6064892,4	15582458.8	109693225.0	9517566,4-	154759690,2
2022	6081934,3	24199930.2	167574470.0	143374539,8-	204193882,8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، احصاءات التجارة الخارجية ، سنوات متفرقة .

ثالثاً : العوامل المسببة لاختلالات هيكل الصادرات العراقية

عانت الصادرات العراقية غير النفطية ولا زالت تعاني من اختلالات هيكلية اصابت بنية الاقتصاد العراقي مما نجم عنها فوضى اقتصادية ادت الى اضعاف قطاعات الاقتصاد العراقي ومن ابرز العوامل التي ساهمت في اختلال هيكل الصادرات العراقية غير النفطية هي:

1- الفساد المالي والاداري

يعد من ابرز العوامل التي ادت الى تدهور القاعدة الزراعية والصناعية في العراق نتيجة الهدر في المال العام ،وتقوم منظمة الشفافية الدولية بنشر تقارير سنوية عن مستويات الفساد وبموجب معايير ،ويقوم خبراء المنظمة بمنح كل دولة درجة تتراوح بين (1-10) وكلما اقتربت الدرجة من(10) كانت اقل فساداً وكلما ابتُعدّت عن (10) واقتربت من الواحد الصحيح تكون أكثر فساداً ، وتشير المنظمة إلى ان الدول التي تعاني من نزاعات وتصدعات في نظام الحكم هي ذاتها التي يستشري بها الفساد .

تُعدّ ظاهرة الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العديد من الدول والتي تؤثر في تجارته الخارجية من خلال تعطيل المشاريع الاستثمارية وعدم القدرة على تمويلها و ينعكس على برامج التنمية الأقتصادية ، فضلاً عن تشويه التجارة الدولية والتدفقات الأستثمارية , ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كتجارة المخدرات وغسيل الأموال ويكون الفساد المالي اشد خطورة إذا ما كانت الحكومة هي المسبب الرئيس نتيجة غياب المراقبة والمحاسبة.

وبعد عام 2003 وجد الفساد البيئة الملائمة والخصبة وهذا ما أشار اليه تقرير منظمة الشفافية (بأن العراق اصبح البيئة الملائمة وبلغ ذروته لأعلى عمليات الفساد بين دول العالم واصبح ظاهرة شائعة سواءاً خاصة عملية تهريب النفط الخام عبر الحدود أو الاحتيال بالمشتريات ، أو غسيل الاموال والتي قادت البلد إلى أسفل واشعلت العنف السياسي وعرقلت بناء الدولة وتقديم الخدمات)، وأدت إلى هدر الاموال التي كان من المفترض تستثمر لدعم برامج التنمية ، وقد شمل الفساد ايضا العديد من المسؤولين في الدولة ، ويعد الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية العامة كما يشكل مرحلة فقدان الثقة بالسياسيين والاحزاب السياسية

وتحديا قويا للديمقراطية [18] هذا الوضع ادى الى اهمال القطاعين الزراعي والصناعي ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات لسد العجز المحلي .

2- قلة فرص الاستثمار

عانى القطاعين الزراعي والصناعي من قلة فرص الاستثمار لاعادة هيكلته ،إذ ان قلة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة وذلك لان اغلبها تخصيصات تشغيلية والتي بلغت ، الامر الذي لم يعطي مرونة لوضع الخطة الاستثمارية في الانطلاق نحو مشاريع مهمة وكبيرة ويبقى اسير المشاريع الصغيرة ذات العمليات النأهيلية المحدودة ،وهذا بطبيعة الحال يعود لترهل الجهاز الاداري وعدم كفاءته في تنفيذ الموازنات الاستثمارية في المجالات المخصصة لها[19]

يعد القطاع الزراعي والصناعي من اكثر القطاعات تأثرا بالانفتاح التجاري فنتيجة للصدمات التي تعرض لها القطاع الزراعي والصناعي من حصار اقتصادي والاهمال من قبل الحكومة بعد عام 2003 وقلة المكننة والتغيرات المناخية وقلة الموارد المائية يقابلها عدم الاهتمام الجدي بقطاع الزراعة ، كل هذه العوامل وغيرها اثرت على البنية التحتية الزراعية ، ومن ثم اصبحت الاسواق العراقية تعاني من شحة بالمواد الغذائية مما تطلب الاكثار من استيراد السلع الاستهلاكية ومنها السلع الغذائية مما جعل من الاسواق العراقية مركز جذب للمنتجات الغذائية النباتية منها والحيوانية ومن كافة المناشي كاللحوم والفواكه والبقوليات والخضروات وغيرها.

3- الانفتاح التجاري

يقصد بالأنفتاح التجاري تقليل الحواجز التجارية او ازالتها بالكامل ، وبما أن دور التجارة الخارجية بالغ الاهمية لتنمية اي أقتصاد ،فقد اشار العديد من الأقتصاديين ان تحرير التجارة من المفترض ان يعمل كمحرك لنمو الأقتصاد وحجتهم في ذلك ان الأنفتاح التجاري يرتبط بشكل ايجابي بالنمو الأقتصادي مما ساعد على تحرير التجارة ليكون جزءاً ضروريا من المشورة السياسية والأقتصادية للبلدان النامية [20]

وبعد الانفتاح التجاري ونتيجة معاناة القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) من الاهمال كل ذلك ادى الى تقليل نمو القطاع الزراعي مما ساهم في فتح الاسواق العراقية التي اخذت تسجل نقص في المنتجات

([18])جبار عبد جبيل الدلفي ، التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990-2019)، المصدر السابق ،ص282-283

([19]) عبد الحسين العنبكي ، الاستثمار في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،2021، متاح على الانترنيت .ص1-8.

([20]) جبار عبد جبيل الدلفي ، التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية ،الصدر السابق ، ص267.

الزراعية ويتضح مدى خطورة الانفتاح التجاري على الزراعة خاصة في ظل السياسات الراهنة التي تؤثر على التركيب المحصولي والامن الغذائي وهي بذلك تتأثر بعاملين

1- انخفاض انتاجية القطاع الزراعي بسبب تقليص الدعم الحكومي وفي ذلك الوقت لا توجد معالجة حقيقية الامر الذي الى مزيد من التدهور للقطاع الزراعي ويزيد من معدلات البطالة .

2- زيادة اسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة تقليص الدعم الحكومي .

ونتيجة لذلك زاد الطلب على الاستيرادات وتخفيض الرسوم الكمركية على الواردات الزراعية ،وهذا له مخاطر على الامن الغذائي مستقبلاً .

اما القطاع الصناعي فقد عانى هو الاخر ايضا من الانفتاح التجاري بعد انهيار القاعدة الصناعية اثناء فترة

الاحتلال وما تعرضت له المنشآت الصناعية من نهب وتخريب .

ويتضح مدى تأثير الانفتاح التجاري على الصناعة بوصفها غير قادرة على المنافسة لما تعانيه من ضعف أذ مازالت الصناعة بعيدة عن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث وهذا يتضح من خلال التباين في اعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما جعل العراق يعاني من فجوة بين الحاجة الفعلية والانتاج الفعلي من السلع الصناعية .

اذ تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة جزءاً حيوياً من اقتصاد اي دولة ،على الرغم من الدور التنافسي للمؤسسات الكبيرة ألا ان هذه المنشآت مازالت تعد من أهم مصادر الدخل القومي ومن أكثر القطاعات إستيعاباً للايدي العاملة .

4- الاوضاع السياسية والامنية الداخلية

لقد تأثر القطاعين الزراعي والصناعي بطبيعة الاوضاع الامنية الداخلية وبسبب الحروب والدمار الذي لحق بهما وما رافقه من ضعف الدعم الحكومي والتي ادت الى تراجع الانتاجين الزراعي والصناعي كما ونوعا ، إذ ادت الحروب والاوضاع السياسية والامنية المتدهورة الى تدمير بنيته التحتية وتعرض اراضيه واجوائه الى التلوث وانتشار الاوبئة والامراض الزراعية كما ادت العمليات الحربية الى احتراق مساحات واعداد كبيرة من اشجار النخيل حيث تراجعت اعدادها الى حد كبير عما كانت عليه سابقا [21] بحيث فقد العراق مركزه من

([21])محمد دلف أحمد الدليمي ، محمد كريم إبراهيم السويداوي،التنمية الزراعية المستدامة أسس ،ط1، مفاهيم ،تخطيط ،تطبيق،مكتب دلير للطباعة والنشر،بغداد ، العراق. 2020،ص268.

بين الدول المنتجة للتمور على مستوى الوطن العربي ، وكذلك الحال في القطاع الصناعي اذ ادت الحروب وعمليات النهب الى تدمير المنشآت الصناعية التي فقدت بنيتها التحتية ولم يكن للحكومة اي دور في اعادة تأهيلها .

5- قلة تنوع الصادرات غير النفطية

إذْ يُعد التنويع الأقتصادي عنصراً أساسياً في التنمية الأقتصادية إذْ ينتقل البلد إلى هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركيزاً ، فيما يرتبط عدم وجود التنويع الأقتصادي بزيادة الضعف الأقتصادي بحيث يمكن للصدمات الخارجية أن تؤثر على عملية التنمية ، وفقًا للبنك الدولي ، يحدث التنويع الأقتصادي عندما يتجه الإنتاج المحلي نحو أنشطة جديدة داخل القطاعات وفيما بينها وهذا بدوره يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وتحسين مستوى

الإنتاجية الإجمالية.[22]

اما في الأقتصادات النفطية فالتنويع الأقتصادي يمكن النظر اليه على انه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه على أن يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منها وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية [23]

لذلك تُعبر أهمية التنويع الأقتصادي في الأقتصادات النفطية عن مدى خطورة الأعتماد شبه الكامل على أيرادات القطاع النفطي ، والتي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة أرتباطها بالسوق الخارجية ، وأنَ عدم الاستقرار في أسعار النفط وعائدات النفط له تأثير مباشر في معدلات النمو العام لاسيما من خلال التغيرات في الأنفاق الحكومي ، مما يؤثر في الموقف المالي للبلد فضلاً عن مسار التنمية الأقتصادية فيه .

وكما ان هذا الأعتماد الناتج عن أُحادية الأقتصاد يزيد من مشكلة الأنكشاف الأقتصادي على العالم الخارجي بسبب زيادة حجم الاستيرادات من جميع أنواع السلع كنتيجة لاختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى أختلال الميزان التجاري للبلد وبشكل سلبي ، مما يعني انّ الاعتماد على الموارد النفطية وحدها لن يؤدي إلى تحقيق التنمية الأقتصادية التي اصبحت هدفاً تسعى إلى تحقيقه الدول لكنه سيخلُق ظروفاً اقتصادية واجتماعية غير ملائمة تؤدي إلى تدهور اقتصاد البلد وعدم التنويع الأقتصادي يجعل الأقتصاد الكلي سريع التأثر بالصدمات الخارجية [24]

([2])World Trade Organization , aid for trade at a 2019: Economic diversification and empowerment, OECD, WTO, 2019,p30.

(2) مهدي الحافظ , تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق , **بحث مقدم إلى الندوة العلمية دور الاستثمار الاجنبي في الأقتصادات العربية** , معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين , لبنان، 2007،ص2.

(1)البنك الدولي , إعادة بناء العراق : **الإصلاح الأقتصادي والمرحلة الانتقالية موجز تحليلي** ،وحدة التنمية الأقتصادية والاجتماعية , إدارة الشرق الأوسط , منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , 2005 .ص12 .

بما ان التجارة الخارجية تُعدّ مؤشراً لقدرة الدولة الانتاجية وتنافسيتها في الاسواق العالمية فأن هذا مرتبط بنوعية صادراتها وفيما إذْا كانت تتخص بنوع محدد من المنتجات او أنواع عدة وما له اثر في ميزانها التجاري ،وهذا ينطبق على طبيعة الأقتصاد العراقي الذي تعاني صادراته من قلة التنوع نتيجة الاهمال في قطاعاته الانتاجية ولاسيما القطاعين الزراعي والصناعي والاعتماد المتزايد على العائدات النفطية ،واهم ما يتم الاشارة اليه ان الصادرات العراقية اخذت تواجه مشكلات أهمها

1- أن أنحسار القاعدة الإنتاجية في عدد قليل من تلك السلع يؤدي إلى التركز في هيكل التصدير وهذا له مجموعة من الآثار السلبية على النمو الأقتصادي المستقبلي .

2- صعوبات في النفاذْ إلى الاسواق الخارجية ، إذْ اخذت الصادرات العراقية على الرغم من قلتها ولاسيما الزراعية منها تواجه منافسة من المنتجات المماثلة لها وأهمها صادراته من التمور والمواد الخام (الجلود،والاصواف) ، مما قد يلحق ضرراً بهذه الصادرات ، لتعقيد وزيادة صعوبة تصريفها في الأسواق العالمية التي تتميز بانها اكثر تنافسية .

لذلك إن عملية تنويع هيكل الصادرات تنعكس إيجاباً في تخفيف حدة الاختلال أو التدهور في الطلب الخارجي على الصادرات من نوع معين ومحاولة تعويضه في صنف آخر للمحافظة على مستوى الصادرات عموماً فضلا عن كونه الدعامة الاساسية لدفع عجلة التنمية الأقتصادية بأبعادها المختلفة وتحقيق الاستقرار الأقتصادي.

فضلا عن تلك العوامل هناك عوامل اخرى كان لها الاثر في الاختلال الهيكلي منها العقوبات التي تعرض لها العراق من حصار اقتصادي ، اهمال المشاريع الاستثمارية ، ضعف مساهمة القطاع الخاص ،الديون الخارجية والداخلية كل هذه العوامل اثرت على بنية الصادرات العراقية .

الاستنتاجات

لقد خرجت الدراسة بعدة استنتاجات ابرزها

1- تعد المواد المعدنية والزيوت والشحوم المتعلقة بها (زيوت التشحيم) من ابرز المواد الرائجة في التجارة ، واصبحت تمثل احدى السمات الرئيسة لتجارة الصادرات العراقية ،وتُعد محركاً مهما للتجارة الخارجية الثنائية الحالية تليها المواد الخام غير الغذائية والمتمثلة بمواد الخام الحيوانية والنباتية والجلود والياف النسيج وغيرها .

2-ادى اعتماد العراق في ادارة اقتصاده على صادرات القطاع النفطي وما تعاني منه من تقلبات في اسعارها الى ظهور العديد من السلبيات والاختلالات الهيكلية ومنها اعتماد القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاخرى على العوائد النفطية ،وان ارتفاع مساهمة القطاع النفطي تنخفض مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى نتيجة الاهمال من قبل الحكومة .

3- ادى الاهمال الذي اصاب القاعدة الزراعية والصناعية الى قلة التنوع في الصادرات والتي استمرت بالاعتماد على صادراتها من المواد المعدنية والمواد الخام وبعض المنتجات الغذائية وهو ما يعني قلة التنوع الذي تعاني منه الصادرات غير النفطية .

4- من خلال الاطلاع على حجم الاستيرادات العراقية يتضح ان الاقتصاد العراقي يعاني من تبعية اقتصادية وحتى سياسية نتيجة اعتمادة على اكثر من 95% من المواد المستوردة والتي جعلت من العراق سوق تابع لمنتجات العديد من الدول والتي معضمها تكون عبارة عن منتجات رديئة .

5- يعد الفساد الاداري والمالي الذي استشرى بشكل واسع بعد عام 2003 العقبة الاكبر في عدم تطوير القطاعات الاقتصادية المهمة كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمي لغرض توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع الناتج المحلي الاجمالي ،إذ ادى هذا الفساد الى تبديد معظم العوائد النفطية التي تعد الاساس في تمويل الاقتصاد العراقي .

6- ان الفائض المتحقق في الميزان التجاري لا يعود الى قوة القاعدة الانتاجية غير النفطية والتي تعاني من قلة التنوع وانما هو نتيجة ارتفاع قيم الايرادات النفطية العراقية الناجمة عن ارتفاع الاسعار والتي تشكل معظم الصادرات .

التوصيات

لغرض معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لابد من وضع عدد من التوصيات ابرزها .

1- العمل على تنمية واصلاح قدرة القطاع الخاص من خلال دعمه ووضع التشريعات والقوانين التي تحكم عمله لغرض تشجيع المستثمرين المحليين الى اقامة مشاريعهم وجعله شريكا مع القطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي .

2- العمل على اعادة هيكلة وتأهيل القطاعات الصناعي والزراعي والخدمية من خلال رفع نسبت الدعم المالي من الموازنة الاتحادية ،فضلا عن اجراء مسوحات زراعية وصناعية وخدمية لتوفير المعلومات اللازمة للعملية التخطيطية ومحاولة وضع الحلول امام عقبات تطوير هذه القطاعات .

3- ضرورة الاهتمام بصناعة السياحة في العراق لما تتمتع به هذه الصناعة من ميزة تنافسية وخاصة العراق

الذي يمتلك مقومات سياحية فريدة ومتنوعة بحاجة الى الدعم والتي لابد من وضعها من ضمن اولويات خطط التنمية الوطنية بما تجعل من السياحة خياراً ضروريا لدعم برامج التنمية الاقتصادية في العراق .

4- لابد من تشكيل هيئات رقابية الغرض منها السرعة في حسم قضايا الفساد المالي ووضع اجراءات قضائية لاسترداد الاموال العامة للعديد من المسؤلين المتهمين بقضايا الفساد المالي من سرقات واختلاس ، لكون الفساد المالي يعد من ابرز المشاكل التي اثرت على نهوض الاقتصاد العراقي وعجز موازنته نتيجة عمليات التهريب والسرقة التي طالت المال العام .

المصادر باللغة العربية

1- جبار عبد جبيل الدلفي ، التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990-2019) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقاصادية ، اطروحة دكتوراه ،كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2022.

2- جبار عبيد جبيل ، تحليل تجارة العراق الخارجية)غير نفطية مع دول الجوار للمدة (2003- 2015) دراسة جغرافية اقتصادية ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية والتربية النفسية ، جامعة بابل ، العدد (37،)، شباط ،2018.

3- جبار عبد جبيل ، زيد علي الخفاجي ،المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية ،لانخفاض اسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، مجلة الاداب ،كلية الاداب جامعة بغداد ،العدد (122)،ايلول /2017.

4- طاهر موسى الجنابي ،دراسات في المالية العامة ، مطابع وزارة التعليم العالي ، ط1، بغداد ،1990.

5- عبد الحسين العنبكي ، الاستثمار في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،2021، متاح على الانترنيت

6- محمد دلف أحمد الدليمي ، محمد كريم إبراهيم السويداوي،التنمية الزراعية المستدامة أسس ،ط1، مفاهيم ،تخطيط ،تطبيق،مكتب دلير للطباعة والنشر ،بغداد ، العراق. 2020.

7- مهدي الحافظ , تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق , **بحث مقدم إلى الندوة العلمية دور الاستثمار الاجنبي في الأقتصادات العربية** , معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين , لبنان، 2007.

المصادر باللغة الانكليزية

1 –Muchdie . A , Emaridial . Ulza, Edi. Setiawan , Sector and Country Balance of Trade on Input-Output Database: Indonesian Economy, Journal Biding Limo world Analysis Based No(2), Economic , Vol. (13),2018 . .

2–OPEC , (organization of the petroleum exporting Countries) ,Annual Statistical ,Bulletin,2016.

3– World Trade Organization , aid for trade at a 2019: Economic diversification and empowerment,
OECD, WTO, 2019.

4- Palit. A , Mineral Fuel and Oil Trade between India and Singapore; Trends and Issues, Institute of south Asian Studies ,Working paper ,NO(51),October 2008

النشرات والاصدارات الحكومية

1–جمهورية العراق، وزارة المالية ، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية السادس،2014.

2–جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، احصاء ميزان المدفوعات (غير منشورة) ،شعبة احصاء التجارة الخارجية ،2019.

3–جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، احصاء ميزان المدفوعات (غير منشورة) ،شعبة احصاء التجارة الخارجية ،2022.

4–جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،البنك المركزي العراقي، ،التقرير الاقتصادي السنوي ،المديرية العامة للاحصاء ، 2019.

5- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ،التقرير السنوي للصادرات لسنة 2012م، 2013م ص19-30.

6– البنك الدولي , إعادة بناء العراق : **الإصلاح الأقتصادي والمرحلة الانتقالية موجز تحليلي** ،وحدة التنمية الأقتصادية والاجتماعية , إدارة الشرق الأوسط , منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , 2005.